

القاهرة ٢١-١١-٢٠١٢

بيان

جمعية الشرطة والشعب لمصر

حول أحداث شارع محمد محمود ٢٠١٢

في اطار اهتمام جمعية الشرطة والشعب لمصر بمتابعة كافة الأحداث الجارية على الساحة... فقد تابعت الجمعية بمزيد من الإهتمام تطورات الأحداث الحالية بشوارع محمد محمود وتصاعدها التي حد لم يكن يتصور ان يتم بعد انتخاب رئيس للدولة وفي ظل حكومة و أوضاع من المفترض ان تكون مستقرة... وفي ظل توافر المعلومة بالنية لدى الشباب المشارك في هذه المناسبة للإعراب عن رفضهم وغضبهم في مناسبة مرور الذكرى الأولى لأحداث محمد محمود والتي راح ضحيتها أكثر من ٣٥ شخص .

إن الجمعية في هذا المجال لا تخلى جانب اى من الأطراف من المسؤولية حيال ما وقع من أحداث بدءا من المسؤولية السياسية للنظام الحاكم انتهاء بما يحدث من أجهزة الأمن مع المتظاهرين وكذا بعض التصرفات الغير مسؤولة من جانب عدد من المتظاهرين . تؤكد الجمعية على انه كان على الحكومة أن تضطلع وكبار السياسيين بها على احتواء غضبة الشباب قبل نزولهم الى الشارع لتبصيرهم بالإجراءات المتخذة لإنفاذ القانون ومحاسبة كل من تسبب عن عمد او عن خطأ في إزهاق الأرواح أو إصابة المتظاهرين في العام الماضي.

كان البيان الصادر من وزارة الداخلية قبل الأحداث الأخيرة يجب أن يتضمن بجانب اللهجة التحذيرية التي صدر بها حول الخروج عن القانون .. ان يتضمن في صياغته امتصاص لغضبة الشباب واطهار تخلي الوزارة عن التعامل بأى أساليب قمعية اتجاه أصحاب الرأي.

كما كان يجب اتخاذ كافة التدابير و الإجراءات الوقائية اللازمة لعدم التصعيد بين أجهزة الأمن والمتظاهرين الى الصورة التي نراها و التي نتج عنها اصابة ٦١ و وفاة فرد آخر حتى الآن خاصة وان المعلومات كانت متوفرة لدى الجهات الأمنية عن الفئة العمرية للمشاركين في الأحداث والتي تتسم بالإندفاع.

يجب ان نؤكد ان على اجهزة الدولة في ظل نفي وزارة الداخلية الدائم لإستخدامها طلقات الخرطوش تقديم المتهمين الحقيقيين والذين يصيبون ويغتالون أولادنا في الشارع المصري حيث ان كشف الطرف الثالث هو مسؤولية أجهزة الأمن.

ان الجمعية في اطار حرصها على علاقة طيبة بين الشرطة والشعب حتى تنتج الثورة ثمارها تهيب بكافة الأطراف في الحفاظ على امن واستقرار البلد وأرواح المواطنين وتؤكد على ضرورة مصارحة الشعب بكافة الملابس المحيطة بالأثار المترتبة حول مثل تلك الوقائع دون اللجوء الى البيانات المقتضبة والمقررة دائما.

كما تبدي الجمعية بالغ تعجبها وتحفظها لعدم صدور اى بيانات او تصريحات من مؤسسة الرئاسة بالرغم من ضخامة تلك الأحداث ووقوع اصابات و ضحايا في حين تبادر في أحداث أقل بكثير بالتعبير عن وجهة نظرها.. ان تجاهل مؤسسة الرئاسة للأحداث يوحي اما انها ليست على علم بما يتعرض له المتظاهرين او يكرر سيناريو وضع ووزارة الداخلية في مواجهة المتظاهرين لتحميلها المسؤولية السياسية والجنايية في وقت يغيب فيه دور كافة مؤسسات الدولة الأخرى.

ان تكرار هذه السيناريوهات وعدم وضوح المواقف يزيد من الاحتقان بين الشرطة والشعب ويكرث مشاعر الغضب من المواطنين اتجاه أجهزة الأمن والتي قد يسعى بعض المغرضين لتزكيته بالتأثير سلبا.

جمعية الشرطة والشعب لمصر